التنمية والتمكين من خلال الإدارة الرشيدة للحكم: قراءة نقدية

سفيان فوكة
أستاذ مساعد (أ) بقسم العلوم السياسية
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

مقدمة:

الديمقراطية مسار طويل يستوجب المرور بجملة مراحل ؛ تبدأ بإنهاء النظام التسلطي وإزالته، ما يؤدي إلى ميلاد حكم ديمقراطي وهو ما يسبق النظام الديمقراطي ، الذي لابد له حين اقامته من تعميقٍ وتجذيرٍ وترسيخٍ ، بيد أن قصور مفهوم الديمقراطية ونقدها المستمر، أدى لضرورة تجاوزها إلى ما هو اشمل منها؛ انه الحكم الرشيد حيث الديمقراطية هي مجرد قيمة أساسية ترافقها قيم ومكونات أخرى تدعمها وتحميها وتحرسها، ويجمع الباحثون حول الحكم الرشيد على أنه أكثر من مجرد وسيلة لتحقيق الفعالية في تسيير الشأن العام، بل يتعدى ذلك لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان وتقوم على مبادئ ودعائم الديمقراطية وجوهرها الحقيقي. لقد قدم تقرير "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" للعام 1997 الموسوم "الحكم الرشيد من أجل تنمية بشرية مستدامة" اسهاما بليغا حول مفهوم هذا النوع من الحكم لما يحمله من خلاص للمجتمعات الباحثة عن الديمقراطية والحرية والنماء [(1)]:

انطلاقا من هذه الخلفية الانسانية الظاهرية للحكم الرشيد ؛ بات لزاما القيام بقراءة نقدية للمفهوم وما يعبر عنه من تصور لإدارة شؤون الدولة والمجتمع ؛ فما هي إذن ضمانات تحقيق التنمية والتمكين من خلال الإدارة الرشيدة للحكم ؟ وكيف يمكن تجاوز الصياغة النيوليبرالية المتحيزة الى تصور حضاري محايد؟ وتتفرع هذه الاشكالية بدورها الى أسئلة فرعية هي:

- ما المقصودة بالحكم الرشيد ؟ وما يميزه عن غيره من أنواع الحكم؟
- كيف يمكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص دعم جهود الحكومات في رسم سياسات عامة رشيدة وفعالة؟
- كيف يمكن للحكم الرشيد تحقيق أهداف التنمية الإنسانية ؟ وكيف يتحقق التمكين والاقتدار من خلال استدامة التنمية ؟ وما هي أدوار الديمقراطية في ذلك؟
- هل تَبَنِّي المؤسسات النقدية الدولية لمفهوم الحكم الراشد يجعل منه مفهوما نيوليبراليا في خدمة الدوائر الرأسمالية العالمية؟
- الى أي حد تتوافق فلسفة الادارة الرشيدة للحكم مع مفاهيم التسخير والاستخلاف وما مدى تطابقها مع أدبيات التمكين والاقتدار؟

هذه الاشكالية وما يتفرع عنها من اسئلة جوهرية تقود إلى صياغة جملة من الفرضيات مفادها:

(1) - UNDP,Governance for sustainable human development. New York: UNDP, 1997, p.8.

- يقوم مفهوم الحكم الرشيد على صبغة قيمية لإدارة السلطة للحكومة والمجتمع بنا يدفع باتجاه تنموي مستدام مشترط لتوافر البيئة الديمقراطية.
- يرتبط تنظير المؤسسات النقدية الدولية للحكم الرشيد بمبدأ المشروطية المنسجم مع مصالح الرأسمالية العالمية الهيمنة على البلدان المستضعفة.
- يمكن تجاوز اشكالية التحيز في فهم وتطبيق اليات ترشيد الحكم من خلال توظيف ارتباط وتتطابق ادبيات التمكين والأقتدار بمفاهيم التسخير والاستخلاف.

أولا-في مفهوم الحكم الرشيد وتطوره:

منذ نهاية الثمانينات أصبحت إشكالية الحكم الرشيد تأخذ حيزا كبيرا في أوساط المنظمات الدولية وفي أعمال المؤتمرات واللقاءات بين الأمم ؛خاصة تلك التي نظمتها المنظومة الأممية؛ ونذكر منها على سبيل المثال مؤتمر "ريوديجانيرو" حول البيئة والتنمية 1992 ومؤتمر "فينا" حول حقوق الإنسان 1993، ومؤتمر "القاهرة" حول الشعوب والتنمية 1994 ؛ يليه مؤتمر "كوبنهاجن" حول التنمية الإجتماعية 1995، فمؤتمر "بكين" حول المرأة العام 1995 ثم مؤتمر "بروكسل" حول الدول الأقل تطورا العام 2001 والذي تبعه مؤتمر"أروشا" بتانزانيا والذي أكد على ترقية الحكم الرشيد في القارة الإفريقية سنة 2001، وصولا الى مؤتمر "جنوب إفريقيا" حول البيئة العام 2002[1]، وملاحظ أن مصطلح "الحكم الرشيد" أو"الجيد" أو "الصالح "GOOD GOVERNANCE" جاء إلى الاستخدام المنتظم في حقل العلوم السياسية والإدارة العامة بشكل حديث ،وارتبط بالعديد من المفاهيم منها الديمقراطية والتنمية السياسية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، إلا انه من الضروري التنبيه ان غياب النظرة الموحدة بشأنه أحيانا؛ مرده استخدامه في ادبيات عديدة في العلوم الاجتماعية والخطابات السياسية والإدارية والاقتصادية وبمستويات متعددة[2] ؛ وبكونه كذلك ذا أبعاد مختلفة منها:

- **البعد السياسي:** المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي[3] وبالسياسات العامة على مستوى الدولة ودورها في احقاق التمكين[4]، وهو مجال اهتمام المنظمات الدولية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وأحد شروط التعامل معها.
- **البعد الاقتصادي-الاجتماعي:** يتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد ،كما يهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وإنجازها والإصلاح المجتمعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة، وطبيعة السياسات العامة وتأثيرهما على المواطنين، ويرتبط هذا البعد ببعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- **البعد التقني-الاداري:** وهو متعلق بطبيعة الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها.

وفي أشهر تعاريف الحكم الرشيد وأكثرها تداولا يمكن سرد ما يلي[1]:

(1) - Mohamed Cherif belmihoub, "Gouvernance et rôle économique et sociale de l'état: Etre exigence et Résistance",Iddara, Revue de l'Ecole National d'Administration,Algérie N°21_vol11, N°1, 2001, P14.

(2)-Jean-Philippe Leresche, gouvernance locale, coopération et légitimité, Paris: édition pedone ,2001 ,pp31.

(3)-Toyin Cotties Adetiba ,Rahim, Aminur, Good Governance and Sustainable Socio-political Development in Nigeria: A Discourse, Research on Humanities and Social Sciences, IISTE: The International Institute for Science, Technology and Education, Vol 2, No.10, 2012, pp. 132-143.

(4)-Surinder Singh Parihar, "Good Governance, Sustainable Development and Maximum Social Advantage", International Journal of Economic Research, Vol. 3, No. 5, 2012, pp. 13-21

- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:** "هو الحكم الذي يعزز ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا".
- **تعريف الأمم المتحدة:** "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"[2]
- **تعريف البنك الدولي:** "الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية"[3] فهو يرتبط بالتقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة برشادة ومن أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:
  - عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم؛
  - قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية؛
  - احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية .

وعليه يمكن القول أن الحكم الرشيد مفهوم يعبر عن "إدارة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاهية الإنسان وتوسع قدراته وخياراته وفرصه وحرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولقد تم إخراج المفهوم من إطاره التقليدي ليضم مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بعد أن كان يقتصر على مؤسسات الدولة والقطاع العام ويعبر عن أدائهما"[4].

ثانيا-خصائص ومميزات نسق الحكم الرشيد :

يتشكل نسق الحكم الرشيد من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس فعليا، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة ، ويستهدف تحقيق مصلحة عموم المجتمع عن طريق إقامة إدارة شفافة قابلة للمحاسبة رشيدة في استخدامها للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية الإنسانية المنصفة والمستمرة بمعناها الواسع والتام ، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم

(1)-مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ،سيادة القانون في الأردن – قراءات في متناول الشباب، الأردن: مشروع رفع المستوى المعرفي واحترام الشباب الأردني لمفهوم ومبادئ سيادة القانون"إدراك" ، 2007، ص16.

(2)-حسن كريم ، " الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية "، بيروت، المستقبل العربي ، عدد 309 ، نوفمبر 2004، ص 41.

(3) - Banque Mondiale، Rapport sur la Diveloppement dans le Monde, W,B,Wchington D,C , 2004 , p17

(4) -عبدا لله عبد الكريم عبد الله، الحوكمة والإدارة الرشيدة أداة الإصلاح وإدارة التطوير في المنطقة العربية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2009 ،ص11.

حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون، وبعبارة أخرى يقوم الحكم الرشيد على جملة عناصر واجب تضافرها [1]:

- ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة وتمثيل الشعب ومراقبة الحكومة ومحاسبتها على التقصير؛
- تشجيع وحماية حقوق الإنسان بموجب تعريفها في العهود والمواثيق الدولية؛ وعدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين؛
- احترام حكم القانون وإدارة العدالة كما في الأطر القانونية، وآليات النزاع القانوني، وحق التقاضي، واستقلالية القضاة والمحامين؛
- إدارة حكومية سليمة للموارد الطبيعية والبشرية، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتّسم بالاحتراف والحيادية؛
- تفويض السلطة لإدارات غير مركزية لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين،
- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة.

من جهته يضع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" UNPD للحكم الرشيد مجموعة من الخصائص [2]:

–**المشاركة الشعبية الفاعلة:** تضمن للجميع على حد سواء أن يكون لهم صوت مسموع ومؤثر في اتخاذ القرار، ومثل هذه المشاركة الواسعة مبنية على قاعدة شرعية لحقوق الإنسان التي تضمن حرية الرأي والتعبير، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن الشعب من التعبير عن رأيه في تصميم السياسة العامة وتنفيذها ولتعزيز التلاحم الاجتماعي، وكذلك تؤدي المشاركة إلى إضفاء الصفة الشرعية العامة على ما يتم التوصل إليه من سياسات، وتصبح هذه الأخيرة أكثر استقرارا واستدامة عندما تتمتع بتفهم وتأييد شعبي[3]، كما تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة بارزة في العمل التنموي عامة ، والعمل السياسي بوجه خاص، وتتداخل مع سائر جوانب عملية التنمية وتتخلل مراحلها وأبعادها، وهذا يعني أن المشاركة السياسية في أبسط معانيها هي أي فعل طوعي يستهدف التأثير في اقتناء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي ، محليا أكان أم وطنيا.[4]

–**حكم القانون ودولة المؤسسات:** القوانين في نسق الحكم الرشيد ديمقراطية غير تعسفية،إنها سيدة تحرص السلطة التنفيذية على تطبيقها وإقامتها،هذه القوانين تلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساو،وكذلك المساواة في العقاب بموجب القانون، وتعلو سيادة القانون على سلطة الحكومات، فهي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية قد تتخذها الدولة ضدهم، وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة وخضوعهم للقانون وليس لنزوات الأقوياء، كما يتوجب أن يوفر

(1) -وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، حقوق الإنسان؛ الديمقراطية والحكم الصالح ، منشور في الموقع: www.fco.gov.uk.

(2)-Daniel Kaufmann , Massino Mostrazzi , "Governance Matters 3 Indicators for 1996 – 2002" ,Policy Research Working paper 3106, Washington : D.C ,World Bank,2003 , p12.

(3) -لاري دياموند، "حتمية الحكم الديمقراطي الصالح" ، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ، 2004، منشور في الموقع: www.cipe-arabia.org .

(4)-برهان غليون،(وآخرون)،حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص279.

القانون الحماية للجماعات الأكثر ضعفا وفقرا من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة[1]، لذلك يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام، فالأطر القانونية ضرورية لخلق وضع معيشي مستقر وآمن، ويتطلب الإطار القانوني الفعال والعادل أن تكون القوانين معلنة ومعروفة للمواطنين سلفا، وأن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ، وان توجد الوسائل الكفيلة بتطبيقها، ان دولة القانون والمؤسسات هي كذلك الدول التي تنجح مجتمعاتها في الحد من سلطة الدولة والجيش، بحيث تستجيب الحكومات لإرادة الشعب وحكم القانون ،وتعترف بحقوق المرأة وتعززها ،وتحمي الحريات الفردية وتدعم استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وحرية نشاطاتها ،كما تعمل على خلق الفرص الاقتصادية[2].

–**الشفافية:** وتشمل كل الوسائل التي تسهل وصول المواطنين إلى المعلومات وفهمهم لآليات صنع القرار،إنها كظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حوله،وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، وكذلك في عمليات الانتخاب[3]، فمن الطبيعى أنه عندما تتحقق الشفافية تزيد مشاركة المواطن فى الشؤون العامة وانخراطه فى النقاش العام حول مختلف السياسات والفعاليات، وبالتالى فإن تطبيق الشفافية يعزز ويزيد كفاءة وفعالية المشاركة، ويشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات وما يقابلها من الإلتزام بالإفصاح عن هذه المعلومات، أى أن تحقيق الشفافية يعتمد على توفير المعلومات وعدم حجبها وانتقالها الحر بدون حواجز، وتتحقق الشفافية عندما تترسخ حرية التعبير التى تفرز الإعلام الحر إذ أن حرية الإعلام ليست شرطا ضروريا للشفافية فحسب، ولكنها ضرورية كذلك لمباشرة المساءلة ، فضلا عن أهميتها لممارسة حق المشاركة فى صنع القرار[4].

–**المساءلة:** يقصد بها تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء الذي يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، كما تعرف ببساطة بأنها التزام من في يدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم، فهي تصف الحقوق والمسؤوليات الموجودة بين الناس، والمؤسسات وتشمل الحكومات والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة في السوق والتي لها أثر على حياتهم، ففي النظم الديمقراطية تساعد علاقات المساءلة على ضمان تمسك صانعي القرار بالمعايير والقواعد والأهداف المتفق عليها علناً، ومن هذا المنظور نجد أن للمساءلة غرضاً سياسياً هو التحقق من إساءة استخدام صلاحيات السلطة التنفيذية السياسية، وغرضاً تشغيلياً هو ضمان فعالية أداء الحكومات[5] كما تتطلب المساءلة وجود حرية معلومات وأصحاب مصلحة قادرين

(1) -برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، سيادة القانون ، منشور في الموقع: www.pogar.org .

(2) -هويدي الرفاعي ،(وآخرون)، مبادرات الاصلاح في الشرق الأوسط ، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2007، ص 141-152.

(3)- Banque Mondial, Raport sur le Devloppenent dans le Monde, N. B Wachington D. C, 2001, p14.

(4) -على الصاوي، ورقة بحثية بعنوان: "ماهية المساءلة والشفافية ودورهما فى تعزيز التنمية الإنسانية: أفكار للمناقشة"، مقدمة للمؤتمر الثالث للجمعية الجمعية الاقتصادية العمانية، بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول: المساءلة والشفافية ، مسقط يومى 21 و 22 مارس 2009.

(5) -برنامج الامم المتحدة الانمائي، تعزيز المساءلة الاجتماعية. مذكرة توجيهية ،أوسلو: مكتب الحكم الديمقراطي، 2010،ص10.

على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون[1]، ونجد أن المساءلة في جانبها السياسي هي نقطة بداية فعالة للرقابة، وتبدأ هذه المساءلة في الأساس بالانتخابات الحرة والشفافة.

– **البيئة السليمة والحرص في التعامل مع الموارد:** يتطلب الحكم الرشيد التحكم في الموارد الاقتصادية والاستغلال العقلاني لها لضمان حماية البيئة وتجديدها من خلال تحقيق الاستدامة بالاعتماد على الذات ، وذلك بما يضمن الرفاهية ومحاربة الفقر ويكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات وتوفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين[2]، بتعبير اخر ضمان استغلال الموارد بالشكل الذي يساعد على رفع المستويات المعيشية والرفاه للمواطنين على امتداد الأجيال ، والابتعاد عن الأنانية للجيل الحالي.

–**التمكين والاقتدار:** جميع القواعد الأساسية في المجتمع يتم تمكينها من القوة والفعل لتحقيق غاياتها المشروعة وان يتم ضمان البيئة الملائمة لتعظيم نجاحات المبادرات وتحقيق الوضع الأفضل للمجتمع ، ولا يتم التمكين وما يرتبط به من اقتدار خارج دائرة الشرعية، فضمان شرعية السلطة ضروري من خلال اطر مؤسسية وقانونية، ومن خلال القرارات المحددة التي تقرر المعايير المؤسسية والعمليات والإجراءات المقبولة والمتفق عليها اجتماعياً، كما يقتضي تحقيق التمكين اقامة العدل الاجتماعي؛ بحيث يكون لجميع المواطنين رجالاً ونساء الفرصة لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من اجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي.

–**اللامركزية:** الحكم الرشيد يأخذ بالاعتبار التوزيعات المكانية للجماعات المحلية فكلما صغر النطاق الجغرافي والبشرى للمجتمع زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق الحكم الرشيد؛ وقل احتمال إهمال الأطراف نتيجة لسيطرة المركز، إن تبني نسق الحكم الرشيد للامركزية هو محاولة لتحسين آليات إدارة وتسيير المصالح العامة وتحقيق مبدأ الاستقلالية المحلية المتمثل في تعزيز الكفاءة في توظيف الموارد ،والتأكد من الإنصاف الاجتماعي في التوزيع ، واللامركزية السياسية تتلخص في آليات مشاركة المواطنين في صناعة القرار على المستوى المحلي، ويمكن القول أن اللامركزية ليست هدفا في ذاتها، بل أيضًا وسيلة ضرورية للانتقال الديمقراطي، فهي تساعد عليه من خلال دعم حرية تداول المعلومات وتوافرها على المستوى المحلي ما يساعد على سهولة وصول المواطنين إليها، ومن ثم المشاركة الفعالة في صنع القرار، كما أنها تعزز المشاركة من خلال دعم الصلاحيات التنفيذية والتشريعية على المستوى المحلي بما يتيح للمواطنين مناقشة السياسات وكيفية تقديم الخدمات مع صناع القرار، مع سرعة اتخاذ القرار وسهولة تحديد أولويات المواطنين على المستوى المحلي[3].

(1) - برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، الشفافية والمساءلة، منشور في الموقع: www.pogar.org.

(2)-محمد غربي ،"الديمقراطية والحكم الرشيد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، دفاتر السياسة والقانون،عدد خاص أفريل 2011، ص374.

(3) - غادة موسى ،ورقة بحثية بعنوان: "اللامركزية بين المفهوم والأبعاد"، مقدمة لمؤتمر: الديمقراطية الاقتصادية اللامركزية ودورها في دعم التحول الديمقراطي في مصر، جامعة بني سويف، ومركز المشروعات الدولية الخاصة ، 19 مايو 2013.

وبعد استعراض هذه العناصر لا بد من الإشارة إلى أنها مترابطة مع بعضها البعض،فلا يقوم نسق للحكم الرشيد إلا بتضافرها كلها دون استثناء، فهذه العوامل تؤدي إلى الشرعية السياسية والاستقرار السياسي، وتعزز قدرة المجتمع على جذب المستثمرين والدفع بعملية التنمية، هنا يمكن القول أن الحكم الرشيد يحوز على جملة خصائص نلخصها فيما يلي[1]:

- إدراك مشروعية السلطة من الشعب؛
- المواطنون في مركز اهتمام صنع القرار؛
- مشروع مجتمع قائم على سماع واشراك المواطنين؛
- التكيف السريع للإدارة العامة مع احتياجات المواطنين.

كما لابد من الاشارة أن الديمقراطية كأساس للحكم الرشيد تمثل البيئة الأمثل للقضاء على الفساد وعلى فرض قبول المساءلة والمحاسبة على فترات منتظمة، فالتشديد على القيم والمبادئ الديمقراطية جار عند التطرق الى الحكم الرشيد، لقد اكد المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International Institute for Democracy and Electoral Assistance) على اهمية المؤسسات الديمقراطية في ايجاد حلول جديد للنزاعات المتأصلة، حيث تلعب مؤسسات الحكم الديمقراطي الدور الأساسي في ادارة الخلافات والنزاعات بشأن المصالح في المجتمع ؛لا سيما من خلال عمليات الوساطة وإدارة الحوار المرتبط بالسياسات،وفي نفس السياق أكدت لجنة المساعدة من اجل التنمية (Development Assistance Committee) لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation for Economic Co-operation and Development) على وجود علاقة بيم نظام الحكم المسؤول المفتوح والديمقراطية وبين احترام حقوق الانسان وبين تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة[2].

ثالثا-دور للمجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز الحكم الرشيد:

نسق الحكم الرشيد يتطلب التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، فانجازات الحكومات تعتمد إلى حد بعيد على تعاون ومشاركة قوى اقتصادية واجتماعية أخرى، وتحديدا المجتمع المدني والقطاع الخاص، فالمجتمع المدني هو "كل الجماعات الأهلية النشطة التي تعمل معا بطرق مختلفة وعديدة لتجد حلولا للمشكلات المشتركة لأعضائها وتعزز مصالحهم وتدافع عنها، ورغم أن هذه الجماعات الأهلية لا تستطيع القيام بذالك إلا إذا كانت مستقلة عن الحكومة، فإنها بحاجة إلى التواصل الدائم معها حول الموضوعات التي تؤثر في مصالح أعضائها"[3]، اذ يحتل المجتمع المدني موقعا وسطا بين الفرد والدولة؛ فهو ايضا يحتمل وصفه بانه "يضم أفرادا وجماعات؛ منظمين وغير منظمين، يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا تنظم علاقاتهم قواعد رسمية وغير رسمية وقوانين، أما منظمات المجتمع المدني فهي روابط ينظم المجتمع نفسه طوعا حولها ومن خلالها"، ويفترض في الحكومات

(1) - Tim Plumpter ،Jhon Graham, Governance and good governance :international and aboriginal perspectives ، Ottawa:institute on governance, December 1993,p 11.

(2) -L'agence canadienne de développement international, Pour une aide internationale plus efficace, Montréal : Septembre 2001, p6.

(3) -ديفيد بيتام، البرلمان والديمقراطية في القرن الواحد والعشرين، بيروت: الإتحاد البرلماني الدولي، 2007، ص06.

الرشيدة أن تعمل مع هذه المنظمات بدلا من إقصائها، والمفترض في مؤسسات المجتمع المدني أن تتعرض لمساءلة الناس المنتمين إليها مباشرة، بل يتوقع من مؤسسات العمل الأهلي الرشيدة أن تساهم مع الحكومة والقضاء في ضبط النشاط الهادف للربح[1]، كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تنظيم الأفراد والناس في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الاكثر هشاشة في المجتمع ، لذا نجد بأن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق ترشيد الحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها الجهود الفردية والجماعية بأفضل ما يمكن والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية[2]:

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام؛
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع؛
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين؛
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة؛
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف؛ ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر والمسؤول عن الرأي.

أما القطاع الخاص فيشمل المؤسسات الخاصة الصناعية والمصرفية والتجارية علاوة على القطاع غير الرسمي من السوق، ويعتمد الحكم الرشيد جزئيا على إيجاد فرص عمل تدر من الدخل ما يكفي لتحسين مستويات المعيشة بما يحقق التنمية والاستقرار المرجوة من هذا الحكم ، وعلى الدولة أن تشجع تطوير القطاع الخاص عن طريق خلق بيئة مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي، والحفاظ على أسواق تنافسية، ورعاية المؤسسات التجارية التي توفر أكبر عدد من الوظائف والفرص وجذب الاستثمارات، وتوفير الحوافز لتنمية الموارد البشرية، وحماية البيئة والموارد الطبيعية[3]، وتتمثل الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الخصوص في العمل على توحيد النصوص القانونية للحد من انتشار وتجذر البيروقراطية، وتخفيف الإجراءات الإدارية فيما يخص اعتماد المشاريع الاستثمارية مع تسهيل انتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد، وعقلنة الاستهلاك والتحكم في الموارد البشرية والمالية والمادية، مع تعزيز العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة و فتح أبواب الخدمة العمومية أمامهم، والتأكيد على توفير فرص وإمكانيات تفجير الطاقات والمواهب في مختلف الميادين[4].

(1) -نادر فرجاني، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، القاهرة:مركز المشكاة للبحث، 2000، ص14.

(2)- Undp, Reconceptualising Governance (Discussion Paper), New York : undp ,1997, p41.

(3)-برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، سيادة القانون، مرجع سبق ذكره.

(4)-محمد غربي ، مرجع سابق ذكره ، ص 375-376.

رابعا-التنمية المستدامة وتمكين الديمقراطية:

اذا كانت التنمية لغة تدل على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار؛ فانه يمكن تعريفها اصطلاحاً على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسن مستمر لنوعية الحياة فيه[1]،أما التنمية المستدامة فقد أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الريادي في تبني وترويج مفهومها من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ العام 1990 ،حيث جعل من الانسان ثروة الامم الحقيقية؛ فالإنسان هو جوهر التنمية وهذه الاخيرة يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الإقتصادية بل الإجتماعية والسياسية أيضا[2]، فالتنمية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات بل تمتد إلى أبعد من ذلك من حيث الإنتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص العمل والإبداع أو التمتع بوقت الفراغ أو الإستمتاع بإحترام الذات وضمان حقوق الإنسان او المساهمة الفعالة في النشاطات الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية، وعليه صارت التنمية البشرية توجها إنسانيا للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية للموارد[3].

ومن الملاحظ أن مجالات البحث المتعلقة بالتنمية المستدامة ارتبطت بالدول النامية، ومعظم الدراسات تناولت التنمية المستدامة بإتجاه يرتبط بالنمو والمشاكل البيئية المتعلقة بالإقتصاد إلى أن جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ؛ حيث ركز على التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي معتبرا أن[4]:**"التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام إجتماعي عادل وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة والفاعلة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة إرتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي".**

هكذا تثبت العلاقة بين استدامة التنمية وبين الفعل الديمقراطي الذي يشكل سنم الحكم الرشيد والذي يعتبر خير ضمان لمستقبل الاجيال من خلال ارتباطه وقياه على مفهوم وفلسفة التنمية المستدامة؛ والتي مفادها أن العمليات التي يشبع بها الناس حاجاتهم ويحسنون بها نوعية حياتهم في الحاضر ينبغي ألا تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها، انها تعني كذلك التطلع إلى نوعية حياة أفضل وتحقيق مستوى أعلى من المعيشة ؛ وهو ما يقاس عادة بمستوى الدخل واستخدام الموارد والتكنولوجيا ، كما يتحقق اجماع في كون التنمية القابلة للإستدامة تتطلب الإنصاف، فلكي تتحقق الأهداف الإقتصادية والبيئة يجب أيضا أن تتحقق أهداف إجتماعية مثل تحقيق إمكانية حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية والفرص الإقتصادية، وهو ما يتم عن طريق سياسات عامة منصفة ورشيدة تضمنها حكومات

(1) -عبد الرحمان أسامة، تنمية التخلف وإدارة التنمية، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص17.

(2) مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية: نظريات وسياسات التنمية، بيروت: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 127- 128.

(3) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان: نظرة إجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2006 ، ص202.

(4) -إسماعيل الشطي،(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص99 .

ديمقراطية ذات شرعية ،بوسعها أن تضمن بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص التنمية الحقيقية ذات القدرة على الإستمرار والتواصل من منظور إستخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور لها يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الإجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والإقتصادية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي، كما لابد من أن تضمن التنمية المستدامة القائمة في الفضاء الديمقراطي العدالة بأبعادها[1]:

- **الوطنية** : بين مختلف الطبقات الإجتماعية والمناطق.
- **العالمية** : فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية.
- **الزمنية** : يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

ووفقا لما تقدم نجد تحقيق تنمية مستدامة يتطلب توافقا نسقيا تعمل انساقه بشكل نظمي متناغم من أجل هدف رئيس ، ويتشكل هذا النسق على النحو التالي:

- **نظام سياسي**: يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار.
- **نظام إقتصادي**: يمكن تحقيق فائض ويعتمد على الذات.
- **نظام إجتماعي**: يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها.
- **نظام إنتاجي**: يلتزم بالبعد البيئي في مشروعاته.
- **نظام تكنولوجي**: يمكن بحث حلول لما يواجهه من مشكلات.
- **نظام دولي**: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- **نظام إداري**: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- **نظام تعليمي**: يدرب على تأصيل البعد البيئي في أنشطة الحياة العامة والتنمية المستدامة.

خامسا-الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الإنسانية:

تحكم الجدلية العلاقة القائمة بين الحكم الرشيد والديمقراطية وبين التنمية بأبعادها البشرية والانسانية إلا ان هذا النوع من الحكم تجاوزت أدواره المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية الى منظور كلي مرتبط بالسياسة فلا مجال اليوم لتحقيق انسانية الانسان خارج دائرة الديمقراطية، فالان يقوم مفهوم التنمية الإنسانية الذي يتبناه "برنامج الأمم المتحدة للإنماء" "UNDP" على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم" وأن التنمية الإنسانية هي "عملية توسيع خيارات البشر"، و"الخيارات" تعبير عن مفهوم أرقى هو "الاستحقاقات"، ويعبر عن حق البشر الجوهري في هذه "الخيارات"، ومن حيث المبدأ فإن استحقاقات البشر يمكن أن تكون غير محدودة ومتغيرة مع الزمن، والاستحقاقات الأساسية هي "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق"، ويتعدى مفهوم التنمية الإنسانية هذا الحد إلى استحقاقات أخرى، تشمل "الحرية السياسية" و"الاجتماعية" و"الاقتصادية"، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، وعليه فإن أحد المكونات الجوهرية للتنمية الإنسانية هي قيام نسق رشيد للحكم، ونجد أن دفع التنمية يتيح فرصة لكل فرد لضمان بقائه حيا ولحصوله على مزيد من الرفاهية المادية واللامادية ولمساهمته لخلق الثروة داخل وطنه وفي تدبير شؤون بلده عن طريق ممارسته لحرياته

(1) -مدحت القريشي، المرجع نفسه، ص128.

وإمكانية مساهمته في حركة التقدم على المستوى العالمي، فالتنمية الناجحة هي التي توفر للفرد كل هذا في آن واحد محققة بذلك إنسانية الإنسان.[1]

في الدول التي تعاني ازمة حكم رشيد غالبا ما يكون السبب الرئيس للإخفاق في عملية التنمية راجع إلى أسباب تنظيمية، فالتوازن لا يقوم إلا في أجواء بيئة سياسية سليمة تمهد له وتسمح به، لذا يجب أن تكون أسس التنمية التي يتبناها المجتمع في نموه تسير وفق سياسة إدارية قويمة وراسخة، فالتنمية المرادة هي تلك المنصفة والقابلة للاستمرار والتي تحقق التناغم في العلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، وفي سياق الربط بين الحكم الرشيد والتنمية نجد البنك الدولي قد اقترح إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقوم على أساس تطبيق خطوات تدخل في إطار تحقيق وإقامة الحكم الرشيد، وتتمثل هذه الإستراتيجية في :

- تقوية المؤسسات الأهلية والمشاركة الشعبية عبر بناء القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسات كأولوية قصوى؛
- تحسين القدرات الإدارية والفنية وتقوية أجهزة مراقبة وتطبيق معايير التنمية؛
- ضرورة الإعلان عن الإخفاقات وإشراك الجمهور في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات وتحفيز العمل الشعبي وزيادة الوعي.

يلاحظ هنا ان التعاريف المقدمة للحكم الرشيد لا تخلو من الربط بينه وبين التنمية ،سواء الاقتصادية أو البشرية، وذلك سعيا لتحقيق التنمية الإنسانية كمفهوم شامل يتضافر فيه المادي والمعنوي بتحقيق نسق للحكم يضمن الحياة الكريمة،إن قيام تنمية في ظل نظم حكم غير صالحة وغير رشيدة أمر ممكن لكنها لن تتجاوز التنمية الاقتصادية ولن ترقى إلى التنمية الإنسانية لتبقى بذلك مفهوما قاصرا، فإذا كانت العلاقة بين الديمقراطية والحكم الرشيد قائمة من جهة وعلاقة التنمية بالديمقراطية مسلم بها فانه يمكن استنتاج وجود علاقة التعدي بين الحكم الرشيد والتنمية بالضرورة، وهكذا فان الحكم الرشيد القائم على الديمقراطية الحقيقية من شأنه أن يدفع المجتمع إلى التقدم؛ لما يؤسس من فرص وما يوفر من معلومات سوف تقترن بدورها بالتنمية الاقتصادية التي تأتى من سياق الحكم الديمقراطي الرشيد الذي يوفر مناخا جاذبا للاستثمار ويساعد المجتمع على تحديد السياسات والمؤسسات التي تعزز التنمية العادلة، ويمكن للحكم الرشيد أن يستقر ليكون أكثر فعالية بتعزيز كل من[2]:

- إدارة جيدة للانتخابات النزيهة والحرة؛
- هيئة قضائية جيدة ومستقلة؛
- مجموعة من المؤسسات المستقلة ذات الموارد الجيدة والقدرة على بالمحاسبة ومنها هيئة لمكافحة الفساد، وهيئة للمظالم تحقق في شكاوى الجمهور ضد الحكومة ،وهيئات تنظيمية اقتصادية؛
- مؤسسات تمثل الشعب مثل الأحزاب والمجالس النيابية تكون أمينة ومفتوحة وتستجيب للمشاركة العامة ومتصلة بالمصالح المجتمعية على اختلاف أنواعها؛
- خدمة مدنية تتمتع بالكفاءة والتماسك والإخلاص في العمل؛

(1)-لشاذلي العياري،"تأملات في مسالة الحق في التنمية في العالم العربي"،المجلة العربية لحقوق الإنسان،تونس،عدد2،1995، ص109.

(2) -وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية ،المرجع السابق الذكر.

- مجتمع مدني قوي وتعددي ومستقل عن الدولة، ولكن في نفس الوقت يحترم سلطة الدولة ويرغب في التعاون معها لتحقيق التنمية.

سادسا-الحكم الرشيد ورهانات العولمة الرأسمالية؛ هل نحن أمام صياغة نيوليبرالية ؟

ارتبطت العولمة بالتوسع الرأسمالي حيث برزت علاماتها الواضحة مع انهيار المعسكر الشرقي ، غير أنها تنامت مع انتشار المد الديمقراطي في العالم وتعاظم القدرات المالية والإنتاجية للدول الرأسمالية الغربية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات، فباتت تربط ما بين اقتصاد السوق وحقوق الإنسان والديمقراطية، وهو ما أدى إلى تسريع وتفعيل الإصلاح والتحول في جوانب السياسة والاقتصاد وما يتبعهما من الشق الاجتماعي والإعلامي والثقافي، فلا مرية اليوم في كون العولمة تسعى إلى إحداث تغيير شامل في البنية السياسية للعالم قصد تثبيت وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز الحريات العامة، ولا يمكن النظر لسعي بعض المنظمات والمؤسسات الدولية لتصدير مبادئ الحكم الرشيد بعيدا عن ظاهرة العولمة، تماما كما لا يمكن تحقيق الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان دون توفير شروط جوهرية نذكر منها: التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات برلمانية دورية حرة ونزيهة مع كفالة وضمان حقوق الإنسان والحريات العامة، وحسب المقاربة الليبرالية الرأسمالية فان الحكم الرشيد لا يمكن أن يكون إلا حكما رأسماليا، وما دام هذا الاخير يقوم على الديمقراطية فانه ينبغي لها كي تنبثق وتستمر أن تستند إلى الليبرالية الاقتصادية والمقولات الأساسية للطرح الليبرالي الغربي[1].

هكذا ورغم كون مفهوم الحكم الرشيد مفهوما قيميا لإدارة السلطة للحكومة والمجتمع باتجاه تنموي؛ إلا انه وبانتسابه إلى أجهزة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فان العديد من الشبه تحوم حوله ؛أبرزها أنه قد صيغ خصيصا للبلدان المستضعفة، ليرتبط بمبدأ المشروطية وليكون مقياسا للمؤسسات النقدية الدولية في منح القروض والهبات والمساعادات، على أن تبقى هذه الأجهزة صاحبة الحكم في تقويم من هو صالح ومن هو غير صالح، بما ينسجم مع مصالحها ومصالح الدول المهيمنة عليها، وبالتالي هذا المصطلح ليس بالمحايد وذلك بالنظر إلى طريقة صناعته ووظيفته[2]، وأما الاتجاهات النظرية المفسرة لمواقف الدول النامية نحو مسألة الحكم الرشيد فقد تمثلت باتجاهين أساسيين[3]:

- **الاتجاه الأول :** وهو منحى مدرسة التبعية ، والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية المولدة للتبعية السياسية ، والذي ينتهي بفكرة التبعية الفكرية التي تخدم المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب أيديولوجي يتلاءم مع تلك المصالح .

(1) -عزمي بشارة، "التحول الديمقراطي، التدين الشعبي، نمط التدين الجماهيري"، في كتاب: مي جيوسي (محررا)، التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث، رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،1998، ص15.

(2) -بومدين طاشمة ،"صناعة القرار المحلي على ضوء إعادة صياغة دور الدولة. مداخلة مقدمة "للملتقى الوطني: السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الطاهر مولاي ،السعيدة 26 و27 أفريل 2009.

(3)- Shahzad Uddin , Jamal Choudhury , "Rationality, Traditionalism and the State of Corporate Governance Mechanisms: Illustrations from a Less Developed Country", Accounting, Auditing & Accountability Journal,UK : Emerald Group Publishing, Vol. 21, No. 7, 2008, pp. 1026–1051.

- **الاتجاه الثاني :** تعبر عنه نظرية التعلم (Learning Theory) والتي لا تستبعد إمكانية قدرة الدول النامية من إضفاء خصوصيتها على أية مفاهيم واردة إليها من الخارج.

بذلك نجد الحكم الرشيد في ظاهره يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وهو حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية ذات كفاءة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، وهو التعريف المقدم من طرف المنظمات الدولية،أما في باطن المسألة فأنموذج الحكم المقدم لنا من الخارج؛ما هو إلا صناعة "نيوليبرالية" مثلها مثل "صياغة الحكم الرشيد" صممت شكلها ومضمونها المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، لتؤدي نفس ادوار المشروطية وهذه المرة باختراق سياسيات الدولة على المستوى الجزئي والسيطرة بصورة أو بأخرى على ابسط السياسات العامة الموجهة للمستويات الأكثر جهوية والأعمق محليا، وعليه بات ضروريا البحث عن تهذيب للمفهوم مع مراعاة الخصوصية والهوية الحضارية، دون اغفال الاستفادة من مختلف التجارب.

سابعا- من التمكين والاقتدار إلى التسخير والاستخلاف ؛ نحو فهم حضاري للإدارة الرشيدة للحكم:

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي،نتيجة ارتباطه بالعديد من عناصر القوة ذات الدلالة التنموية والاجتماعية والتي لا تتحقق من دون خلفية سياسية مرتبطة بالحكم وما يملكه من قدرة، ولذلك انعكس الاستخدام الواسع للمفهوم على تعدد تعريفاته، فاذا كان التمكين لغويا يعني التقوية والتعزيز، فإنه إجرائيا قد تعددت تعريفاته وفقا لطبيعة المجال أو نطاق التطبيق، وهو على عمومه يشير إلى عملية منح السلطة القانونية أو تخويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما[1]، ويمكن النظر للتمكين على انه "العمل على توسيع قدرات الناس توسيعا ينطوي على زيادة الخيارات ؛ومن ثم ينطوي على زيادة الحرية ويحمل التمكين في طياته أن يكون بإستطاعة الناس في أثناء ممارسة حياتهم اليومية أن يشاركوا فيه أو يؤيدوا صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم ،فلا ينبغي أن يكون الناس مستفيدين سلبيين من عملية ينظمها لهم آخرون بل ينبغي أن يكونوا فاعلين نشيطين في التنمية الخاصة بهم"[2]،هكذا يشير مفهوم التمكين إلى تغيير هياكل القوة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة[3].

كما يحمل مفهوم التمكين في طياته ترابطا وثيقا بقضايا التنمية من خلال "التأكيد على ارتباطه بعملية توسيع فرص وحرية الفقراء في الحصول على أفضل نصيب من نتائج عملية التنمية المستدامة

(1) -أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2008 ،ص98.

(2) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص224–225 .

(3) أماني مسعود ،التمكين، "سلسلة مفاهيم"، القاهرة: المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، أكتوبر2006، ص 06-07.

وهي ما يعد به كل حكم رشيد[1]، والملاحظ أنه ومنذ تسعينيات القرن المنصرم ارتباط مفهوم التمكين بمفاهيم جديدة مثل حقوق الإنسان والمصلحة وقد طورت مفاهيم شاملة للتمكين على أنه عملية التأثير في الأحداث والمحصلات ذات الأهمية للفرد والمجتمع،كما اعتبر مصطلح التمكين مشابها لمصطلح الفعالية الذاتية فالشخص المتمكن يتعامل مع بيئته بفعالية وليس بشكل سلبي فهو يتفاعل مع الأحداث وكأنه متحكم فيها وليست مفروضة عليه أو مقدرة له؛ فهو اذن لا يتحقق الا من خلال مجتمعات حرة تتوافر فيها الفرص[2]، وللتمكين عناصر عامة تتمثل في[3]:

- الاعتماد على الذات؛
- الاستقلال في عملية صنع القرار؛
- المشاركة في التمثيل الحكومي؛
- الحصول على الدخل والائتمانات الكبيرة؛
- ملكية الأرض والعقارات ومصادر أخرى للقوة مثل التعليم والمكانة الاجتماعية؛
- الحصول على المعرفة والمهارات.

لقد ورد مصطلح التمكين في القرآن الكريم، فقد ذكرت الكلمة في كتاب الله في أكثر من موضع، وفي عدة مناسبات، حيث يقول تعالى: (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ)[4] وفي سورة يوسف عليه السلام حيث يقول تعالى: (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ)[5]، ومن بينها قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا)[6]، ورد مصطلح التمكين حرفيا في كل هذه النصوص، لكنه يعني ضمنيا الاستخلاف في الأرض واكتساب أسباب القوة وهو مقترن بشروط معينة حسب السياق الذي وردت فيه الكلمة في كل آية.

وضمن منظومة المفاهيم المرتبطة بالفكر الإسلامي نجد مفهومي الاستخلاف والتسخير والمستمد فهمها من القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، والمرتبطين بمفهوم التمكين وقضاياه؛ وهذه المنظومة المرتبطة بالإنسان والكون تطبع النظر إلى الموضوع برؤية عقدية وحضارية وموضوعية وهي أبعاد ثلاثة متلازمة؛ لا تنفصل في نفس الوقت عن قضايا السياسة والاقتصاد والمجتمع أي علاقة الإنسان بالموارد في إطار التسخير، وعلاقتها بالسلطة السياسية في إطار الاستخلاف، ولعل أهمية هذه القضايا وحيويتها تجعل من الاستخلاف والتسخير بما يرتبطان من معان وأهداف للحكم الرشيد واجبا دينيا يقع على عاتق ولي الأمر أي الحكومات وقادتها، وعليه فاننا نجد أن فلسفة الاستخلاف والتسخير تقوم في الفكر الإسلامي على العلاقة القائمة بين المُستخلف وهو الله تبارك وتعالى والمستخلَف وهو الإنسان

(1) -المرجع نفسه ، ص 98.

(2) -أماني قنديل، مرجع سبق ذكره ، ص 159.

(3)-اعتماد علام ، عبد الباسط عبد المعطي، (محررين)، العولمة وقضايا المرأة والعمل ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2003 ، ص 160-161.

(4) -سورة الحج، الآية: ﴿41﴾.

(5) -سورة الحج، الآية: ﴿56﴾.

(6) -سورة النور، الآية: ﴿55﴾.

والمستخلف فيه وهو الكون، وذلك استنادا إلى المفاهيم القرآنية الثلاث "التوحيد" "الاستخلاف" والتسخير"[1]، فبين كون "مسخر" وإنسان "مستخلف" يتضح واجب الإنسان المُؤمن وهو اعمار الأرض ؛ وهو غاية دينية ودنيوية أساسية في الاسلام، وقد ذكر الله تعالى في غير ما موضع من كتابه انه جعل الإنسان خليفة في الأرض وان لم يضفه إلى نفسه صراحة، والمقصود بخلافة الإنسان لله هو اعتبار الإنسان مكرما مكلفا عاقلا فهو المخلوق الذي يناط به تنفيذ أحكام الله وأوامره في الأرض بما أعطي من المكانة الرفيعة في الخلق وبقبوله للأمانة دونهم، يتبن إذن أن الإنسان وهو موضوع "التمكين" و"الاقتدار" هو جوهر الوجود ؛ وقد نظر إليه التصور الإسلامي على أن الله خلقه من اجل اعمار الأرض وانزل شريعته من اجل إسعاده في الدنيا وثوابه في الآخرة، فمفهوم الاستخلاف يلفت انتباهنا إلى أمرين مهمين[2]:

- **أولا:** حقيقة الاستخلاف في الأرض في ظل التصور الإسلامي تؤكد على ضرورة تخليص الشعوب والأمم من العبودية والظلم والجهل والاستبداد والتسلط والاستيلاب والاغتراب ، بما معناه وجود الغاية من خلق الإنسان فالخلق نعمة والنعمة أمر مقصود.
- **ثانيا:** وهو مبني على سابقه وهو أن خلق الإنسان لم يكن عبثا على عكس بعض الفلسفات الغربية التي ترى في خلق الإنسان ووجوده على الأرض ضربا من العبث أو نوعا من العقاب الذي الحق الله بالإنسان لارتكابه الخطيئة فانزل إلى الارض طردا.

خلاصة واستنتاجات:

في نهاية المطاف يمكن الجزم أن الحكم الرشيد المحقق للتنمية والتمكين يعني وجود مؤسسات وقواعد تتسم بالكفاءة وتحقق الرقي الاجتماعي والاقتصادي، وهو يعني أيضا حماية حقوق الإنسان وتحقيق مشاركة أوسع في المؤسسات والقواعد السياسية التي تؤثر في حياة الناس، بما يفرز نتائج إقتصادية وإجتماعية وسياسية أكثر إنصافا، والحكم الرشيد من أجل التنمية والتمكين لا يعني مجرد تحقيق نتائج تتسم بالكفاءة والعدل بل يعني أيضا وجود عمليات عادلة ، فالحكم من أجل التنمية والتمكين يجب أن يكون حكما ديمقراطيا شكلا ومضمونا بواسطة الناس ومن أجل الناس[3]، ولتحقيق ذلك لا بد من توافر" الحرية السياسية والمشاركة باعتبارهما جزءا من التنمية الشاملة وكذلك بإعتبارهما هدفين إنمائيين في حد ذاتهما ووسيلتين لتعزيز التنمية البشرية"، فالحرية السياسية والمشاركة هدفان أساسيان للتنمية البشرية ، والحرية السياسية والقدرة على المشاركة في الحياة العامة وصناعة القرار فيها لا تقلان أهمية للتنمية البشرية عن القدرة على القراءة والكتابة أو التمتع بالصحة الجيدة.

ان الحكم الرشيد في صبغته الديمقراطية هو نظام سياسي يتوافق مع التنمية الانسانية بأعمق معانيها ؛ لأن السلطة السياسية فيه يفوضها الناس الذين تمارس عليهم تلك السلطة ؛ فضلا عن أنهم

(1) -صبري محمد خليل ، (وآخرون)، الأبعاد المعرفية لمفهوم الاستخلاف (سلسلة حوارات التنوير رقم 05)، السودان: مركز التنوير المعرفي،2006، ص03-05.

(2) -صبري محمد خليل ، (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص38.

(3) -عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، لبنان: دار النهضة العربية، 2004، ص847-848.

يسيطرون عليها[1]، وعليه بات لزاما التحول من الانظمة المنغلقة مهما كان شكلها ودرجة تسلطها الى نظم حكم اكثر انفتاحا وأكثر ديمقراطية وأكثر رشدا، اكان هذا التحول –الديمقراطي- بالإصلاح السلمي ام بالثورة وما تحمله من اشكال العنف كما اثبته تجارب الامم على اختلافها، كما أن إدارة شؤون المجتمع في هذا النوع من الحكم ليست حكرا على الحكومة وحدها وإنما هي مسؤولية جميع الشرائح الاجتماعية الفاعلة فيه، ويتطلب ذلك توفير اطر مؤسسية لتحقيق الشراكة بين القطاع العام والقطـاع الأهلي ومؤسسات المجتمع،هذا الوضع ينجم عنه رأس المال الاجتماعي الذي يشمل الشبكات والجمعيات التي تؤلف بين الناس وتبني علاقات متبادلة تسودها الثقة، كما تشمل الأعمال الطوعية والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة.

هكذا نجد أن الحكم الرشيد في معناه الحضاري الذي نريد بعيدا عن دائرة التبعية ؛ هو الحكم في معناه الانساني المرتبط بالتنمية المستدامة وجوهره الإنسان المكرّم ، وهو الحكم القائم على تعزيز التنمية التي تعتمد على مكوناتها الذاتية وليس مكونات ومقدرة الآخرين ؛ انها تتفق مع مفهوم "التمكين" و"الاقتدار" أو بعبارة أخرى "التسخير" و"الاستخلاف" انها تعني كذلك القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الإنسان وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الرشيد الذي تضمن عن طريقه جميع الحقوق وبالتالي هو أكبر ضمان لحقوق الأجيال القادمة.

(1) -جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي،القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005،ص41.